

القاهرة في ١ نوفمبر/تشرين ثان ٢٠١٧

خبر صحفي

فعاليات المؤتمر الوطني العلمي

" نحو تطوير الآليات الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في مصر"

انطلقت في التاسعة والنصف صباح اليوم فعاليات المؤتمر الوطني العلمي "نحو تعزيز الآليات الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في مصر"، والذي في فعالياته ٣٠٣ مشاركة ومشاركة يمثلون الوزارات والمؤسسات الرسمية المعنية، وباحثون باللجان النوعية لمجلس النواب، وأساتذة القانون وعمداء كليات الحقوق في خمسة جامعات مصرية، ورؤساء مراكز البحث المتخصصة، ومؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة، ومؤسسات حقوق الإنسان العربية والمصرية، وتتابع فعاليات المؤتمر ممثلون عن سفارات أوروبية ومنظمات دولية.

شارك في تنظيم المؤتمر كل من المنظمة العربية لحقوق الإنسان وكلية الحقوق بجامعة مدينة السادات والمجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر، وعقد المؤتمر برعاية الأستاذ الدكتور "خالد عبد الغفار" وزير التعليم العالي والبحث العلمي في مصر.

افتتح اهمال المؤتمر الاستاذ "علاء شلبي" الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان، الأستاذ الدكتور "احمد محمد بيومين" رئيس جامعة مدينة السادات، والمستشارة "انجي الشريف" ممثلة عن رئيسة اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، والدكتور "صلاح سلام" ممثلا عن رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان، والأستاذ الدكتور "عماد الفقي" عميد كلية الحقوق بجامعة مدينة السادات.

استمع المؤتمر لعروض تناولت ثمانية بحوث أكademie ودراسات قانونية أعدتها ستة من أساتذة القانون في أربع جامعات مصرية وباحثين من الأمانة الفنية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان.

يستهدف المؤتمر إجراء فحص لنصوص التشريعات المصرية المنظمة الآليات لمكافحة صور الاتجار بالبشر ، وخاصة القانون ٦٢ لسنة ٢٠١٠ ، والقانون ٨٢ لسنة ٢٠١٦ ، وتحديد الفجوات التشريعية في بعض المجالات المتخصصة، وكذا فحص الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر ٢٠١٦ - ٢٠٢٦ .

واهتم المؤتمر بصفة خاصة بالتوصل لأفضل سبل التصدي لظاهرات وصور جريمة الاتجار بالبشر وعلاقتها بالهجرة غير الشرعية، وسبل تطوير حماية الضحايا في الواقع العملي بعد أن رسم القانون مكانتهم كضحايا، وعمل المنظمة بصفة خاصة على ضمان أفضل تنفيذ التشريعات القائمة، وتعزيز



المنظمة العربية لحقوق الإنسان

جامعة مدينة السادات

UNIVERSITY OF SADAT CITY



كلية الحقوق
جامعة مدينة السادات



معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان



جهود المكافحة ضمن مسار تشاركي على نحو بفضل مشاركة أفضل لكل من المجتمع المدني والجامعات ودوائر التفكير والبحث العلمي والإعلام في التصدي للظاهرة، وخاصة في جانب إجراء البحوث والمسوح الميدانية، وتطوير الوقاية من الجرائم عبر نشر التوعية الضروري للوقاية من أشكال وصور الاستغلال، جنباً إلى جنب مع المبادرات التنموية المهمة التي اطلقت خلال العام الجاري، وضمن جهود تفعيل الاستراتيجية الوطنية ٢٠١٦ - ٢٠٢٦، مع آليات تعزيز جهود التعاون الدولي على أسس من الندية والعدالة بين الدول.

* * *